

Document: EB 2017/122/R.37
Agenda: 11
Date: 17 November 2017
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

استراتيجية إنشاء صندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Adolfo Brizzi

مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2450
البريد الإلكتروني: a.brizzi@ifad.org

Michael Hamp

الأخصائي التقني الرئيسي - الخدمات المالية الريفية الشمولية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2807
البريد الإلكتروني: m.hamp@ifad.org

Enrique Hennings

الأخصائي التقني الرئيسي - الأسواق والمؤسسات الريفية
رقم الهاتف: 39 06 5459 2176
البريد الإلكتروني: e.hennings@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للموافقة

المحتويات

1	توصية بالموافقة
1	أولاً- السياق وفرصة الصندوق الفريدة
	ثانياً- وصف صندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة
2	والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2	ألف- الموقع التنافسي لصندوق التمويل الاستثماري
3	باء- نظرية التغيير
4	جيم- البيئة التشغيلية
7	دال- استراتيجيات الاستثمار
8	هاء- عملية الاستثمار
9	واو- التسيير والتوظيف
11	زاي- الهيكل المالي
13	حاء- عملية الرصد والتقييم وقياس الأثر
14	طاء- تنمية ذخيرة الاستثمارات
16	ياء- النموذج المالي
16	كاف- إدارة المخاطر
16	لام- أنشطة التصميم والإطار الزمني

الملاحق

17	الملحق الأول- مشهد التمويل الزراعي
	الملحق الثاني- مرفق المساعدة التقنية لصندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات
22	الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الموجز التنفيذي

- 1- على الصعيد العالمي، يواجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال الزراعية الريفية تحديات في تحسين إنتاجيتهم، وسبل عيشهم، ومشاركتهم في سلاسل القيمة. ومن القضايا الحرجة بالنسبة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة اجتذاب رأس المال لتحفيز النمو وتعزيز سبل العيش، من خلال إشراك مقدمي الخدمات المالية والقطاع الخاص مباشرة على نحو متزايد. وثمة تحد قوي بنفس القدر يتمثل في تزايد مشكلة الشباب الريفيين العاطلين عن العمل وإمكانية زرععتها للاستقرار، والحاجة الملحة لتقديم بدائل للهجرة. وسيتوقف الحفاظ على الوظائف القائمة وتوليد فرص جديدة للشباب على قدرة المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة على النمو المستدام وخلق فرص العمل في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.
- 2- وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بين الجهات المانحة في دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب الريفي، لا تزال هناك فجوة واسعة بين العرض والطلب بالنسبة للاستثمار. والصندوق في موقع جيد لأن يعالج هذه الفجوة من خلال حضوره على أرض الواقع، وخبرته القطاعية في سلاسل القيمة والتمويل الريفي، وخبرته في مجال الاستثمارات وبناء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- 3- وفي هذا السياق، يخطط الصندوق لإنشاء صندوق تمويل استثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كإحدى ركائز ثلاث لدفع التمويل الشمولي لأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عمالة الشباب. ويمثل هذا نشاطا ثانويا للصندوق للسعي وراء هدفه المتمثل في تعبئة تمويل تيسيري إضافي للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء النامية.
- 4- تتمثل الركيزة 1 في حافظة مشروعات الصندوق القائمة التي ستستخدم كمصدر رئيسي لذخيرة صندوق التمويل الاستثماري من خلال المساعدة على تحديد الفجوات الحرجة في متطلبات تمويل منظمات المنتجين والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة في سلسلة إمدادات معينة، وخلق فرص جديدة لتشغيل الشباب. وستعمل حافظة الصندوق، من خلال عملها البرنامجي القائم، كألية لتخفيض مخاطر الاستثمارات الخاصة.
- 5- وستكون الركيزة 2 هي صندوق التمويل الاستثماري ذاته، الذي سيستهدف منظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مزيج من التمويل المباشر والوساطة المالية. وسيتم إطلاق صندوق التمويل الاستثماري في البداية بتمويل ميسر في شكل منح من أجل تقديم دليل على المفهوم. ومن المتوقع أن تصل الحافظة إلى ما بين 50 مليون دولار أمريكي و100 مليون دولار أمريكي في غضون ثلاث إلى خمس سنوات، مما يجعل استثمارات الدين والدين الثانوي في حدود 25 000 دولار أمريكي إلى 1 مليون دولار أمريكي. وخلال المرحلة الثانية، سيقوم صندوق التمويل الاستثماري بتوسيع مصادر تمويله لتشمل المستثمرين التجاريين للوصول إلى هدف يتراوح بين 150 مليون دولار أمريكي و300 مليون دولار أمريكي، وتوسيع نطاق تغطيته الجغرافية، وإضافة استثمارات رأسمالية إلى ما يوفره من منتجات.
- 6- وستكون الركيزة 3 عبارة عن مرفق للمساعدة التقنية لتكملة عمل صندوق التمويل الاستثماري، وتقديم الدعم التقني قبل وبعد الاستثمار للجهات التي يستثمر فيها صندوق التمويل الاستثماري، واحتضان رواد الأعمال الشباب

ومشاريعهم الناشئة. وسوف يدعم مرفق المساعدة التقنية صندوق التمويل الاستثماري أيضا في الرصد والتقييم لتعزيز الأثر.

7- ومن منظور التسيير، سيكون صندوق التمويل الاستثماري كيانا مستقلا يتمتع باستقلالية من الصندوق، ومن ثم سيتجنب أي انتقال للمخاطر المالية، مع ضمان المواعمة مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق والحافطة القائمة.

8- سيشمل صندوق التمويل الاستثماري عملية قوية للرصد والتقييم ترصد البيانات المالية، والتشغيلية، وأثر التنمية بما يتواءم مع المؤشرات الأساسية للصندوق، ومعايير القياس، فضلا عن التصدي لأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

9- ومن المتوقع أن يُطلق صندوق التمويل الاستثماري رسميا في النصف الأول من عام 2018.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على القرار التالي:

يوافق المجلس التنفيذي على استراتيجية إنشاء صندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كنشاط ثانوي لتعزيز هدفه وفقا للبند 3 من المادة 7 لاتفاقية إنشاء الصندوق.

استراتيجية إنشاء صندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً- السياق وفرصة الصندوق الفريدة

- 1- سيتطلب تحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها أهداف التنمية المستدامة في القطاعين الزراعي والريفي إعادة التفكير في جدول أعمال "التمويل من أجل الغذاء"، والسعي حتما إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص. وقد دعم الصندوق، من خلال عمله مع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، تطوير سوق ينتفع القطاع الخاص بصورة متزايدة إليها من أجل فرص تجارية. وعلاوة على ذلك، ترى الشركات الخاصة الصندوق كحليف محتمل في جهودها للعمل في قطاع من السوق كان ينطوي الانخراط فيه تقليديا على مخاطر كبيرة. وقد وضع الصندوق من خلال حافظة استثماراته عددا من الأدوات المالية للتوفيق بين الأهداف الإنمائية وخطط الأعمال المجدية في جهد للحد من المخاطر وتكاليف المعاملات.
- 2- يعد خلق فرص عمل لائقة للشابات والشبان في الاقتصاد الريفي شرطا أساسيا ملحا في ضوء مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والهجرة المدمرة نتيجة لانخفاض عمالة الشباب. والصندوق ملتزم بالتصدي لهذه القضية من خلال حافظته التي ستعمل كآلية رئيسية لتحويل "طفرة الشباب" في العالم النامي إلى "عائد ديمغرافي". ويولد الاستثمار في الشباب عائدات اجتماعية واقتصادية كبيرة، مما يجعله هدفا فعالا ومجديا للمساعدة الإنمائية المالية.
- 3- لقد أدرك الصندوق أن هناك حدودا لقدرته على تعزيز أنشطة القطاع الخاص، ولوصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق والتمويل، إذا استثمر فقط من خلال القروض السيادية للحكومات. ويقوم الصندوق باستطلاع حلول مالية ابتكارية للوفاء بمهمته، بما في ذلك تعبئة رأس المال من المصادر الخارجية العامة والخاصة كفرصة استراتيجية لتحسين الانخراط مع القطاع الخاص. وقد أوصى التقييم المؤسسي للاستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2011 بالفعل بإنشاء نافذة للقطاع الخاص في الصندوق.
- 4- وعلى الرغم من زيادة الاستثمار الرأسمالي الخاص في الأسواق الناشئة، يبقى المستثمرون حذرين عموما من قطاع الزراعة بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وخصوصا عند تقديم قروض تقل

قيمتها عن مليون دولار أمريكي في حالة الأعمال التجارية الزراعية الصغيرة، ومنظمات المزارعين. ونتيجة لذلك، فإن العديد من المستثمرين، بمن فيهم المستثمرون الاجتماعيون، يميلون إلى تفضيل الأعمال التجارية الزراعية الأكبر حجماً أو الأكثر نضجاً. وفي الوقت ذاته، فإن المؤسسات المالية المحلية التي تستهدف الطرف الأدنى من السوق، مثل مؤسسات التمويل الصغرى، لا ترغب عادة في المخاطرة لتلبية احتياجات التمويل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة بطريقة هادفة، من استثماراتهم، مما يقيد في الغالب حجم ومدى استثماراتها. وفي ذات الوقت، تركز البنوك التجارية على الصفقات الأكبر والأكثر أمناً، مما يترك فجوة كبيرة في الاستثمار.

5- وعلى هذه الخلفية، يتمتع الصندوق بميزة نسبية لعدد من الأسباب. أولاً، يمتلك الصندوق قدرة إنمائية ذات ذخيرة فريدة نابعة من حافظة مشروعاته العالمية، وحضوره حتى الميل الأخير، وخبرته القطرية والقطاعية. ويعمل الصندوق من خلال مكاتبه الميدانية، ووحدات تنفيذ المشروعات التي يمولها، مع مجموعة متنوعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل ضمن سلاسل قيمة مختلفة، مما يضع المنظمة في موقع فريد يتيح لها الاستعانة بمصادر ذخيرة محتملة بكفاءة. وتعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في هذه الذخيرة ضمن سلاسل القيمة التي يدعمها الصندوق بالفعل كجزء من حافظة المشروعات، مما يخفف من مخاطر هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو فعال من خلال العمل البرنامجي التكميلي للصندوق.

6- وثانياً، يتمتع الصندوق بقدرة مثبتة على تعبئة رأس المال الميسر، خاصة من مصادر سيادية متوائمة مع الالتزام بإعطاء الأولوية للأثر بدلاً من العوائد المالية، مع تطبيق نهج فعال من حيث التكلفة لتحقيق النتائج. وثالثاً، يتمتع الصندوق أيضاً بخبرة في هيكلة الصناديق. وعلى سبيل المثال، ساعد الصندوق على إنشاء صندوق أوغندا لعوائد الاستثمار، الذي انطلق في البداية بأموال من الاتحاد الأوروبي، كصندوق وحيد القطر يقدم تمويلاً رأسمالياً وشبه رأسمالياً إلى المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. كما يدير الصندوق مرفق المساعدة التقنية للصندوق الزراعي الأفريقي بهدف تحسين أداء ونمو الأعمال المتصلة بالزراعة والأغذية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع الحد من مخاطر التشغيل، والائتمان، والسوق المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية للصندوق.

ثانياً - وصف صندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

7- خطط الصندوق للاستفادة من خبرته الكبيرة وحافظته الفريدة لاستقطاب الاستثمارات وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر. ولهذا الغرض، سينشئ الصندوق صندوقاً للتمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال الزراعية الريفية لتوليد فرص العمل والنمو الريفيين.

ألف - الموقع التنافسي لصندوق التمويل الاستثماري

8- ومن خلال الاستفادة من الميزات الفريدة للصندوق، سيكون صندوق التمويل الاستثماري في وضع يسمح له بمعالجة سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الريفية ومنظمات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة التي

الجمع بين الاستثمارات المباشرة والوساطة المالية للمستثمرين المستهدفين مصادر تمويل غير قادرين حالياً على الاستفادة منها. وهذا سيمكنهم من تطوير عملياتهم ضمن سلاسل القيمة لتعزيز النمو وتخفيض مخاطر الاستثمار.

10- وعلى المدى الأطول، ستقوم الجهات المتلقية للاستثمار بتطوير سجل حافل بالتسديدات الناجحة للقروض مما سيمكنها من الحصول على الخدمات المالية من المقرضين التقليديين. وفي ذات الوقت، فإن زيادة النشاط الناتج عن نموها ستؤدي إلى زيادة حجم المعاملات من وإلى أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي نهاية المطاف، ستساعد هذه الاستثمارات على توليد سلاسل قيمة أقوى وأكثر استدامة مما سيؤدي إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة أفضل أداء، وتحسين سبل عيش أسر أصحاب الحيازات الصغيرة، والعمالة الريفية للشباب كبديل للهجرة (انظر الشكل 2).

الشكل 2

نظرية التغيير الخاصة بصندوق التمويل الاستثماري



جيم - البيئة التشغيلية

11- سيتم إنشاء صندوق التمويل الاستثماري في سياق بيئة تشغيلية تتألف من ثلاث ركائز تعمل معا لدعم سلاسل القيمة الزراعية، وتطبيق آليات خفض المخاطر، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص (انظر الشكل 3).

البيئة التشغيلية لصندوق التمويل الاستثماري - نهج من ثلاث ركائز



12- **الركيزة 1: حافظة الصندوق** - توفر حافظة مشروعات الإقراض السيادي في الصندوق سوقا منظمة للمنتجين من شأنها أن تساعد على خفض تكاليف المعاملات وتيسير تنمية ذخيرة من الاستثمارات في منظمات المزارعين، والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل قيمة محددة. وقد تنشأ فرص إضافية للاستثمار من أنشطة أخرى، مثل عمل الصندوق لتعزيز استثمارات الشتات المنتجة وتحولاتهم المالية، مما يساعد على إنشاء أعمال جديدة وتعزيز الأعمال القائمة، وكذلك من خلال الإحالات من مرفق المساعدة التقنية (الركيزة 3)، والبحث المستقل عن فرص من قبل مدراء الاستثمار في صندوق التمويل الاستثماري.

13- وسوف تساهم حافظة الصندوق أيضا في خلق بيئة ذات مخاطر أقل لاستثمارات صندوق التمويل الاستثماري من خلال نشر أدوات للتمويل الريفي الشمولي، وآليات إشراك القطاع الخاص في إطار نهج شراكات بين المنتجين والقطاع العام والخاص، مع التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية المستهدفة من قبل صندوق التمويل الاستثماري. وسيعالج ذلك أوجه القصور في السوق التي تؤدي فيها المخاطر المرتفعة المتصورة، وتكاليف معاملات العمل مع صغار المنتجين إلى منع الشركات الخاصة من إقامة علاقات تجارية تستند إلى السوق.

14- **الركيزة 2: صندوق التمويل الاستثماري** - سيتم تنفيذ صندوق التمويل الاستثماري بموجب نهج مرحلي. وسوف يتم إطلاقه في البداية كصندوق للأثر له هيكل شركة يستهدف عملية تعبئة أولى نتراوح قيمتها الإجمالية بين 50 مليون دولار أمريكي و100 مليون دولار أمريكي للتمويل الميسر في شكل منح، والعمل

بأسلوب الحفاظ على رأس المال بهدف تقديم دليل على المفهوم، وبناء ذخيرة قوية على مدى فترة من ثلاث إلى أربع سنوات. وخلال المرحلة الأولى هذه، يهدف صندوق التمويل الاستثماري إلى توفير تمويل ديون وديون ثانوية في حدود 100 000 دولار أمريكي إلى 1 مليون دولار أمريكي مباشرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى منظمات المنتجين الريفية الأكبر حجماً والأكثر تنظيماً من أجل رأس المال العامل، والقروض لأجل، وتجديد المزارع، والسياحة الزراعية، والتكيف مع المناخ، وإمدادات المدخلات، والمزارع، والري، والتسويق، وإصدار الشهادات، والتوزيع، والخدمات الغذائية، والتكنولوجيات والمعدات الجديدة للتجهيز أو التحويل. كما سيتم تقديم القروض من خلال الوساطة المالية من أجل الوصول إلى النطاق الأدنى من الاحتياجات الاستثمارية (25 000 دولار أمريكي إلى 250 000 دولار أمريكي). ومن المحتمل أن يقتصر هيكل رأس مال صندوق التمويل الاستثماري بآلية ضمان ائتمان الخسارة الأولى.

15- وبناء على نجاح المرحلة الأولى، سينتقل صندوق التمويل الاستثماري إلى مرحلة ثانية، أوسع نطاقاً، وأكثر تنوعاً من حيث المنتجات التي ستشمل منتجات رأسمالية ومنتجات الديون القابلة للتحويل. كما سيشمل مصادر تيسيرية للتمويل، ويستقطب المستثمرين التجاريين مستهدفاً رأس مال مختلط بقيمة إجمالية تتراوح بين 150 مليون دولار أمريكي و300 مليون دولار أمريكي. وسيستمر صندوق التمويل الاستثماري في تعظيم الأثر على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وخلق فرص العمل للشباب، مع الحد من المخاطر والبقاء جذاباً للمستثمرين من القطاعين العام والخاص.

16- **الركيزة 3: مرفق المساعدة التقنية** - سيقوم الصندوق بإنشاء صندوق للمساعدة التقنية لتقديم خدمات استثمارية لمنظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يمكنهم من بناء قدرات تنمية الأعمال التجارية، مع المساعدة في خفض مخاطر استثمارات صندوق التمويل الاستثماري. ويمكن تكريس جزء من أنشطة مرفق المساعدة التقنية من أجل معالجة فرص عمالة الشباب وبناء قدراتهم لاحتضان مشاريع الشباب التي يمكن أن تصبح مؤهلة في نهاية المطاف للحصول على تمويل من صندوق التمويل الاستثماري.

17- ومن المتوقع أن تغطي الخدمات المقدمة من مرفق المساعدة التقنية كلاً من المساعدة التقنية قبل الاستثمار بالتوازي مع استثمارات صندوق التمويل الاستثماري، والإشراف بعد الاستثمار، بحيث يقوم صندوق التمويل الاستثماري ومرفق المساعدة التقنية برصد الأداء، وتقديم خدمات المساعدة التقنية عند الحاجة وقياس الأثر. وتشمل الاحتياجات المتوقعة للمساعدة التقنية التعزيز المؤسسي لإعداد الصفقات التجارية، وخدمات الوساطة من أجل إقامة شراكات تجارية بين القطاع الخاص ومنظمات المزارعين، وتطوير المنتجات، وما إلى ذلك.

18- وسيسعى مرفق المساعدة التقنية إلى تعبئة التمويل بالمنح، والدخول في شراكات مع مؤسسات مثل وكالات الأمم المتحدة، والشركات الاستشارية، والوكالات التقنية المتخصصة لتوفير الدعم لعمليات صندوق التمويل الاستثماري. وسيقوم الصندوق بوضع هيكل تسيير مرفق المساعدة التقنية بالشراكة مع مقدمي الخدمات الخارجيين، أو قد تتم الاستعانة بمصادر خارجية.

دال - استراتيجية الاستثمار

- 19- ستتم هيكلة صندوق التمويل الاستثماري لتعزيز الكفاءة المالية والأثر. وستستفيد استراتيجية الاستثمار من معرفة الصندوق القطرية وخبرته في سلاسل القيمة الزراعية المحلية لتحديد الفجوات الحرجة في التمويل المطلوب لتعزيز الإنتاجية. ولكي يبقى صندوق التمويل الاستثماري فعالاً من حيث التكلفة، مع توليد الأثر المطلوب، سينخرط في كل من الاستثمار المباشر والوساطة المالية، مع التركيز على النطاق الأدنى للاستثمار الذي لا تُقدّم له الخدمات من مقدمي الخدمات الاستثمارية إلى حد كبير.
- 20- يعترف صندوق التمويل الاستثماري بالتدخل في قطاع من السوق (النطاق المتراوح بين 25 000 دولار أمريكي و1 مليون دولار أمريكي)، الذي يعد أكثر مخاطرة نسبياً (في المستويات الأدنى من هرم أصحاب الحيازات الصغيرة) وأكثر تكلفة (صفقات أصغر مع عملاء أقل قدرة). لذلك، سوف يعطي صندوق التمويل الاستثماري الأولوية للأثر بدلاً من عوائد المستثمرين. وبالنسبة للصفقات الأصغر حجماً (25 000 دولار أمريكي إلى 250 000 دولار أمريكي) سيفلل الصندوق إلى أدنى حد ممكن من المخاطر عن طريق العمل من خلال ترتيبات التمويل المشترك مع مقدمي الخدمات المالية المحليين. وسيمول صندوق التمويل الاستثماري مقدمي الخدمات المالية من خلال استثمارات الجملة التي تتراوح ما بين 2 مليون دولار أمريكي و5 ملايين دولار أمريكي على شكل أدوات دين وأدوات دين ثانوية. وسيقوم مقدمو الخدمات المالية بعد ذلك بإعادة إقراض الأموال من خلال حافظة من الاستثمارات الأصغر حجماً في المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المزارعين. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن توفر هذه الاستثمارات تأثيراً محفزاً على مقدمي الخدمات المالية لزيادة تعرضهم للسوق الريفية.
- 21- ستقدم الاستثمارات المباشرة، ولا سيما تمويل الديون، والديون الثانوية ضمن نطاق 100 000 دولار أمريكي إلى 1 مليون دولار أمريكي، مباشرة إلى منظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل رأس المال العامل، والقروض لأجل. وسيكون لدى صندوق التمويل الاستثماري بعض الحرية بالنسبة لحجم الاستثمارات ومداه خارج النطاق المذكور، وذلك من أجل الحفاظ على مرونة اقتناص الفرص الاستثمارية الاستراتيجية مع تجنب تحول المهمة نحو السوق ذات النطاق الأعلى. وعلاوة على ذلك، سينظر صندوق التمويل الاستثماري أيضاً في الاستثمار المشترك في مشروعات محددة مع الصناديق المحلية أو الدولية القائمة الأخرى، شرط أن تكون متوائمة مع مهمة صندوق التمويل الاستثماري.
- 22- وبالإضافة إلى النمو العضوي المتوقع في فرص العمل للشباب على طول سلاسل القيمة الزراعية المستهدفة كنتيجة للاستثمار، سينظر صندوق التمويل الاستثماري في تخصيص جزء من حافظته للتدخلات المباشرة التي تعزز عمالة الشباب، بما في ذلك تمويل المشروعات المملوكة للشباب، ومشاريعهم الناشئة.
- 23- ومع مرور الوقت، سينظر صندوق التمويل الاستثماري في إمكانية إدراج خيارات الديون القابلة للتحويل، فضلاً عن وضع الاستثمارات الاستراتيجية الرأسمالية وشبه الرأسمالية للأطراف النظيرة ذات السجل الحافل المثبت من خلال تمويل الديون. وسيعمل كل من الدين ورأس المال كقنوات لأموال يمكن تحمل تكلفتها توفر لمنظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة ببيئة مستدامة، والتكيف مع المناخ، والممارسات الاجتماعية وفقاً لإجراءات التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق.

24- اختيار البلدان: في المرحلة الأولى، سيعطي صندوق التمويل الاستثماري الأولوية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع الإبقاء على الباب مفتوحاً للعمل في مناطق جغرافية أخرى. ومع انتقال الصندوق إلى مرحلته الثانية، فإنه سيوسع تدريجياً عدد البلدان متبعاً استراتيجية تنوع، سيضعها مدير صندوق التمويل الاستثماري، تأخذ في الاعتبار المخاطر الإقليمية، والسياسية، والقطاعية المحددة، فضلاً عن مخاطر العملة.

هاء- عملية الاستثمار

25- ستبدأ عملية الاستثمار (انظر الشكل 4) بالبحث عن مصادر النخيرة، التي تشمل تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية ضمن سلسلة قيمة معينة، وتقييم أولي للأثر المحتمل لسلسلة القيمة والحاجة إلى المساعدة التقنية. وسوف يتم الحصول على العروض بأربع طرق رئيسية: من العمل البرنامجي للصندوق (الركيزة 1)، والإحالات من مرفق المساعدة التقنية (الركيزة 3)، وأنشطة البحث المستقل عن الفرص من مدراء الاستثمار في صندوق التمويل الاستثماري، والانخراط مع منظمات واتحادات المزارعين الإقليمية التي أقام الصندوق معها بالفعل شراكات قوية من خلال منتدى المزارعين، ومبادرتي برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا، وبرنامج التعاون متوسط الأجل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في آسيا والمحيط الهادي.¹ وسيتبع هذه الخطوة فحص الصفقات، حيث يتم جمع المعلومات والوثائق الأساسية واستعراضها من أجل اختيار قائمة مختصرة بالجهات المتلقية للاستثمار ذات أعلى أثر محتمل. ويشمل ذلك تقييماً لاستعدادها للاستثمار، والالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية للصندوق.

26- والخطوة التالية هي استعراض أولي للخطط المالية وخطط الأعمال، مصحوبة بمناقشة أولية مع الإدارة العليا للكيان. وسيحدد هذا الاستعراض ما إذا كان ينبغي النظر في صفقة استثمار مباشر أو من خلال الوساطة المالية. ومن ثم سيصل المرشحون المختارون إلى المرحلة النهائية من العناية الواجبة: تنفيذ الصفقات. وتشمل هذه المرحلة تحليلاً أعمق وأكثر شمولاً للكيان، وزيارات ميدانية يقوم بها مدراء الاستثمار. وسيتم تقديم توصية بالاستثمار والمساعدة التقنية إلى لجنة الاستثمار، بحضور المدير التنفيذي لصندوق التمويل الاستثماري، ومدير مرفق المساعدة التقنية، بصفة مراقبين. وسوف تأخذ لجنة الاستثمار قرار الاستثمار النهائي واستخدام المساعدة التقنية السابقة للاستثمار.

27- ومتى تمت الاستثمارات، سيركز فريق الاستثمار في صندوق التمويل الاستثماري على مراقبة الحافظة، أو رصد والإبلاغ عن المؤشرات المالية، والاجتماعية والبيئية، والإنجازات البارزة، والتي سترفع تقارير بها إلى مجلس الإدارة على أساس فصلي.

¹ تم تمويل برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا من قبل الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ وتمويل برنامج التعاون متوسط الأجل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في آسيا من قبل الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

عملية الاستثمار



واو- التسيير والتوظيف

28- من المتوقع أن يعمل صندوق التمويل الاستثماري ككيان مستقل مسجل كصندوق استثماري بموجب قوانين دولة عضو في الصندوق باستقلالية منفصلة عن الصندوق - أي ينفذ عملياته، وميزانيته، وهيكل تسييره - ولكن بالمواعمة مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق وحافظته القائمة (انظر الشكل 5). ونظرا إلى أنه لن يتم استثمار أي موارد أساسية للصندوق في رأس مال صندوق التمويل الاستثماري، فلن يكون هناك أي انتقال للمخاطر المالية إلى الصندوق.

29- ستكون لصندوق التمويل الاستثماري هيئة إدارة في شكل مجلس إدارة يتألف من ممثلي أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الصندوق، والمستثمرين/المانحين الرئيسيين، فضلا عن أعضاء مستقلين يساهمون بالخبرات الخارجية في مجالات إدارة صناديق الاستثمار، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

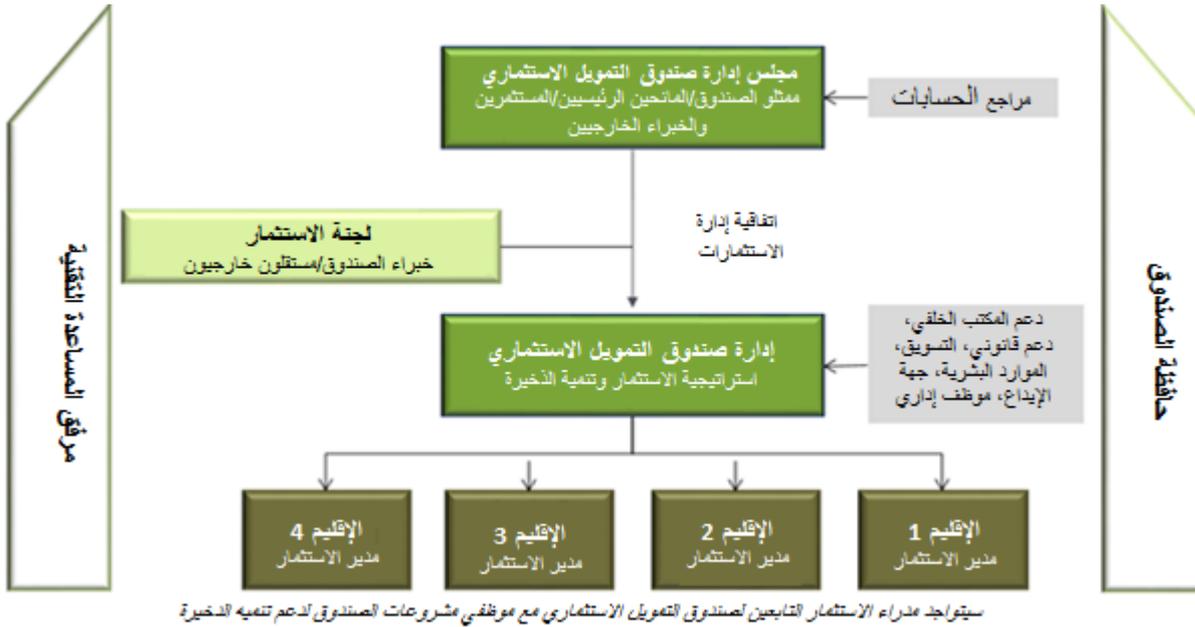
30- سيتحمل مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن إدارة العمل، وتوفير القيادة، وضمان نجاح عمليات صندوق التمويل الاستثماري. وستشمل مهامه مسؤوليات المجلس المعيارية المتمثلة في الإشراف والرقابة على صندوق التمويل الاستثماري، ولا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على القيم والاستراتيجيات، والمواعمة مع

أهداف الصندوق، وتطبيق السياسات والإجراءات، وضمان ملائمة الهيكل التنظيمي والقدرات التنظيمية. وسيقوم مجلس الإدارة بتعيين مدير للصندوق، ولديه سلطة الموافقة على أي تغييرات في هيكل تسيير صندوق التمويل الاستثماري، بالإضافة إلى أي ممولين جدد.

31- سيتم توفير الخبرة في مجال الاستثمار المالي من خلال لجنة الاستثمار، التي ستألف من أفراد مختارين مستقلين عن هيكل إدارة الصندوق من أجل الحفاظ على عملية مستقلة لصنع القرار، والمساهمة بالمعارف والمهارات المتخصصة، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بأنشطة وأهداف الاستثمار. وستألف لجنة الاستثمار من ممثل للصندوق وعضوين إلى ثلاثة أعضاء مستقلين يتمتعون بخبرة في مجال استثمار القطاع الخاص في الزراعة، والذين سيتخذون القرارات بناء على أغلبية الأصوات. وستجتمع اللجنة على أساس شهري أو حسب الاقتضاء، وستضم مشاركة من غير حق التصويت من قبل المدير الإداري لفريق إدارة صندوق التمويل الاستثماري، ومدير مرفق المساعدة التقنية، بالإضافة إلى مدراء الاستثمار في صندوق التمويل الاستثماري، الذين سيكونون مسؤولين عن تقديم فرص استثمارية للجنة. وستمثل المهام الرئيسية للجنة الاستثمار في استعراض الاستثمارات والموافقة عليها، والتي سيتم وضع إجراء لها لضمان عملية كفؤة لصنع القرار.

32- ستدار الشؤون اليومية لصندوق التمويل الاستثماري من قبل فريق لإدارة الصناديق صغير من حيث العدد ولكن ذي خبرة يحدده الصندوق وشركاؤه الرئيسيون من أجل إطلاق صندوق التمويل الاستثماري. ومن الأساسي لهذه العملية اختيار مدير الصندوق (الذي قد يكون شركة استثمارية مستقلة) ليكون مسؤولاً عن الاستراتيجية، وقرارات الاستثمار، وإدارة الحافظة، وعلاقات المستثمرين، وإدارة المخاطر. وسيضم فريق إدارة الصندوق أربعة أعضاء على الأقل، بما في ذلك المدير الإداري لتنفيذ استراتيجية الاستثمار، وكبير موظفي العمليات، وكبير الموظفين الماليين المسؤولين عن جميع الأنشطة التشغيلية والمالية، ومدير للاستثمار مكلف بمهمة تنمية ذخيرة الاستثمارات ورصدها.

33- سيتم تنفيذ عملية الاستثمار داخل البلدان من قبل موظفي الاستثمار ذوي الخبرة في القطاع الزراعي، وتحديدًا في استثمار الدين ورأس المال في منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وسيتم توزيع موظفي الاستثمار في صندوق التمويل الاستثماري ضمن المكاتب الميدانية للصندوق من أجل تحسين الاستفادة من أعمال مشروعات الصندوق وخبرة موظفيه، بالإضافة إلى العمل مع مقدمي الخدمات المالية المحليين للوساطة المالية. ولإبقاء على الفريق صغيراً من حيث العدد، قد يغطي مدراء/موظفو الاستثمار القليلون الأوائل عدداً من البلدان.

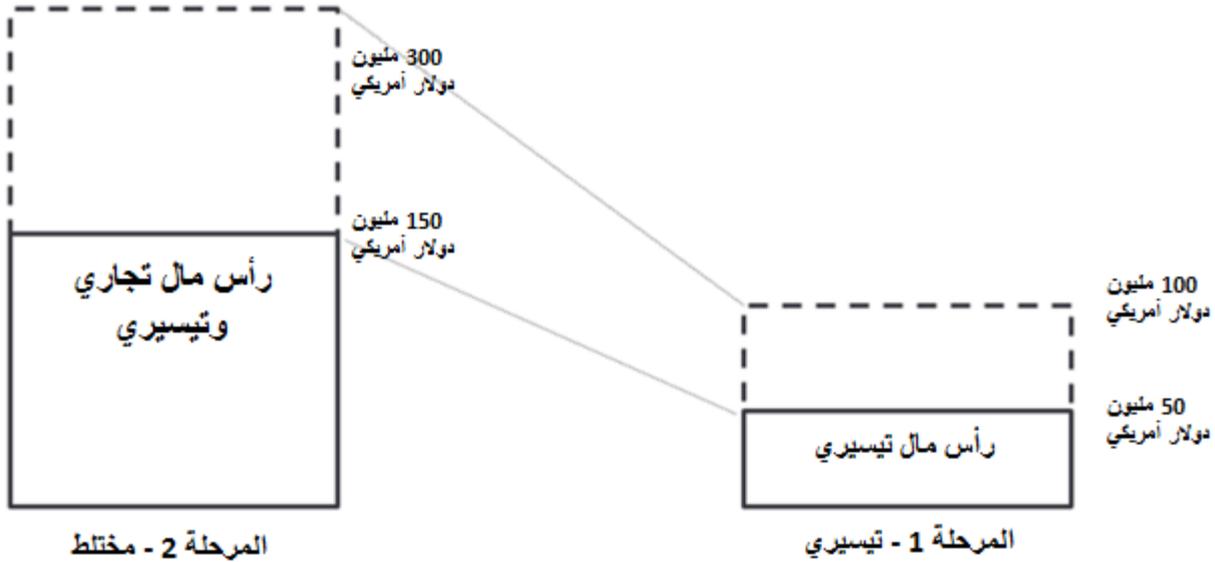


زاي - الهيكل المالي

34- سيتم إطلاق صندوق التمويل الاستثماري كشركة استثمار. وسوف يستهدف في مرحلته الأولى ما بين 50 مليون دولار أمريكي و 100 مليون دولار أمريكي من التمويل بشروط تيسيرية، ويعمل بأسلوب الحفاظ على رأس المال لمدة تصل إلى خمس سنوات. وفي البداية، ستستخدم الاستثمارات في الديون والديون الثانوية مباشرة ومن خلال الوسطاء الماليين. ويجري النظر أيضا في مرفق ضمان، يمكن تمويله من قبل وكالة شريكة، لمواصلة خفض المخاطر عن طريق استيعاب الخسائر أو العمل كضمانة. ويمكن لموفري الأموال بشروط تيسيرية أن يختاروا إما تحويل الأموال عن طريق الصندوق أو تقديمها مباشرة إلى صندوق التمويل الاستثماري.

35- وسينقل صندوق التمويل الاستثماري إلى مرفق مزج ويشمل المستثمرين التجاريين، وسيوسع نطاق وأنواع المنتجات المالية لتشمل رأس المال، بالإضافة إلى الدين والدين الثانوي، سواء مباشرة أو من خلال الوساطة. ومن خلال الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال بما يتجاوز التمويل بشروط تيسيرية، سيكون لصندوق التمويل الاستثماري إمكانات الوصول إلى حجم يتراوح بين 150 مليون دولار أمريكي و 300 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر القادمة (انظر الشكل 6).

تطور صندوق التمويل الاستثماري



36- وخلال المرحلة الثانية من التطوير، من المتوقع أن يشمل هيكل رأس المال الطويل الأجل لصندوق التمويل الاستثماري رأس مال مختلط من المستثمرين الآخرين ذوي التوجه نحو الأثر الذين يسعون إلى تحقيق معدلات عائد مختلفة تتراوح بين المعدلات التجارية، والمعدلات التيسيرية للغاية. وسوف يتم الاستحواذ على الاستثمارات من خلال ثلاث مجموعات من شرائح رأس المال التي تقابل معدلات مختلفة للعائد، بما في ذلك الشريحة من الدرجة الأولى (عوائد تجارية أو مخفضة)، والشريحة المتوسطة (الحفاظ على رأس المال)، وشريحة الخسارة الأولى (انظر الشكل 7).

37- وخلال المرحلة الأولى، يعتزم الصندوق تقديم التمويل من موارد ميزانيته الإدارية من أجل تغطية تكاليف دراسات التصميم، ووضع الذخيرة الأولية، والتكاليف المقدمة للإنشاء والتشغيل، لكل من صندوق التمويل الاستثماري، ومرفق المساعدة التقنية.

الشكل 7

الهيكل الرأسمالي



حاء - عملية الرصد والتقييم وقياس الأثر

38- سيهدف صندوق التمويل الاستثماري إلى تحقيق نتائج هامة في مجالي الأثر والتتبع، مع التركيز بشكل خاص على خلق فرص عمل للشباب الريفي والحفاظ عليها، وبناء قدرات المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة على النمو بشكل مستدام.

39- ويهدف صندوق التمويل الاستثماري إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهامة، مثل القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من انعدام المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

40- ستماشى عملية الرصد والتقييم مع الأهداف الاستراتيجية ومنهجيات القياس في الصندوق، وستجرى على ثلاثة مستويات منفصلة:

- (أ) قياس أداء صندوق التمويل الاستثماري - المؤشرات المتعلقة بأداء صندوق التمويل الاستثماري.
- (ب) أداء المتلقين للاستثمار - بناء على البيانات التي يتم جمعها أثناء عملية العناية الواجبة: البيانات المالية، والتشغيلية، والمتعلقة بالأثر بشأن متلقي استثمار صندوق التمويل الاستثماري.
- وستتطوي الخطوة الأولى على جمع مؤشرات أساسية لارتفاع القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء والفوائد التي يجنونها من المشاركة في الأسواق. وستتضمن مؤشرات المخرجات ما يلي:
- (1) عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة/منظمات المزارعين التي تم الوصول إليها؛

- (2) عدد المستفيدين الذين يتلقون خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة/منظمات المزارعين؛
- (3) عدد الشباب الريفيين/النساء الريفيات الذين حصلوا على عمل؛
- (4) عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة/منظمات المزارعين التي تستخدم الخدمات المالية الرسمية؛
- (5) عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة/منظمات المزارعين التي تستفيد من خدمات المساعدة التقنية؛
- (6) حجم المنتجات التي يتم تسويقها.

(ج) المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة - ستخضع مشروعات مختارة لتقييمات أشمل للأثر من أجل تقييم: (1) استخدام حلول التمويل المختلط؛ (2) الاستدامة المالية طويلة الأجل للاستثمارات؛ (3) قدرة المناطق الريفية على الاحتفاظ بالشباب؛ (4) الأداء المالي للوسطاء الماليين؛ (5) الأثر على دخل صغار المنتجين/الشباب.

41- سيتطلب نظام الرصد والتقييم تصميم مجموعة كاملة من أدوات الإبلاغ والتقييم الخاصة بالمستثمرين لرصد التنمية المالية والتشغيلية، فضلا عن المواءمة مع أهداف الحافظة. ويمكن وضع منهجية الرصد والتقييم وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء. وستخضع البيانات المجمعمة لعملية تصنيف بحسب نوع الجنس، أو رب الأسرة، أو أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو قادة المجموعات، أو الفئات العمرية للمستفيدين. وسوف يدعم فريق صندوق التمويل الاستثماري التنفيذ الفعلي لعملية الرصد والتقييم وأنشطة قياس الأثر.

طاء- تنمية ذخيرة الاستثمارات

42- سيتم توفير ذخيرة فرص الاستثمار المحتملة لصندوق التمويل الاستثماري من خلال أربعة مصادر أساسية: (1) حافظة مشروعات الصندوق (الركيزة 1)؛ (2) التواجد المشترك لمدراء/موظفي الاستثمار التابعين لصندوق التمويل الاستثماري مع موظفي الصندوق في المكاتب الميدانية، مع التركيز على تحديد المستثمرين المحتملين في سلاسل القيمة التي يستهدفها العمل البرنامجي للصندوق؛ (3) الإحالات من مرفق المساعدة التقنية (الركيزة 3)؛ (4) الانخراط مع منظمات المزارعين الإقليمية.

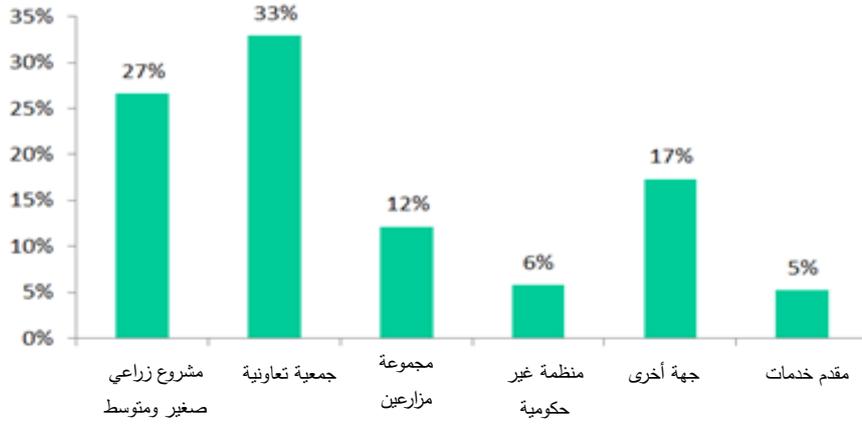
43- كشف استقصاء أجراه الصندوق في سبتمبر/أيلول 2017 في 12 بلدا عن 260 طلبا للاستثمار من مختلف أنواع الكيانات - المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، والجمعيات التعاونية، ومجموعات المزارعين - بما يتماشى مع الأهداف الاستثمارية لصندوق التمويل الاستثماري. وكشفت استجابات المشاركين في الاستقصاء عن مجموعة متنوعة من المبالغ الاستثمارية المطلوبة، مع اندراج غالبية المشاركين في الاستقصاء على الطرفين المنخفض والعالي لنطاق الحجم. وقد سعى ما يقرب من 60 في المائة من المشاركين في الاستقصاء إلى الحصول على مبلغ 100 000 دولار أمريكي، ومن الأرجح أن يتم الوصول إليهم من خلال مقدمي الخدمات المالية، بينما يمكن الوصول إلى الباقين عن طريق التمويل المباشر من قبل صندوق التمويل الاستثماري (100 000 دولار أمريكي إلى 1 مليون دولار أمريكي وما فوق). وتبين هذه

النتائج إمكانات كبيرة لتوليد ذخيرة استثمارات من خلال الاستفادة من حافظة الصندوق القطرية (انظر الشكل 8).

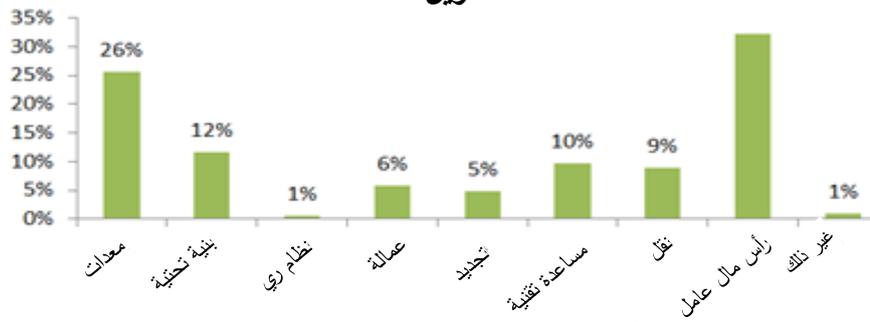
الشكل 8

الأشكال الناتجة عن اسقتصاء ذخيرة المشروعات

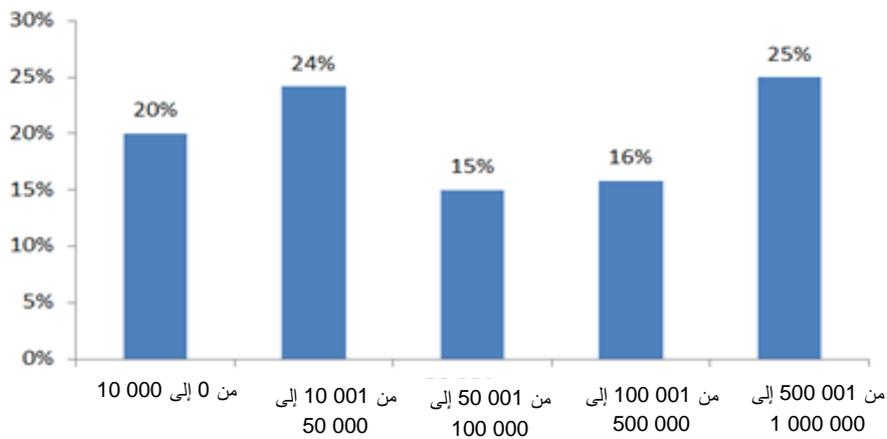
نوع المنظمة



هدف التمويل



حجم القرض (بالدولار الأمريكي)



ياء- النموذج المالي

44- سيتم وضع النموذج المالي وتنقيحه بما يتماشى مع استراتيجية الاستثمار الخاصة بصندوق التمويل الاستثماري، وسيستند إلى تركيبة ذخيرة الاستثمارات. وخلال المرحلة الأولى، ستحدد هذه البارامترات مخصصات الحافطة وفقا لنوع المنتج، ومتلقي الاستثمار، والبلد. وسيؤدي ذلك إلى دفع الموارد المتوقعة، وهيكل التكاليف المرتبط بها المطلوب لإثبات مفهوم صندوق التمويل الاستثماري، وهيكله بنجاح قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية. وفي السنة الأولى، سيتم تكبد عدد من التكاليف الأولية لتغطية الإنشاء الأولى، وإيجاد مقر، فضلا عن تعيين الموظفين، وأية خدمات استشارية مطلوبة. وفي إطار الافتراضات الحالية، يتوقع أن يصل الصندوق إلى نقطة التعادل بحلول السنة الثالثة.

كاف- إدارة المخاطر

45- على مستوى الصندوق، توجد ضمانات لتجنب أي مخاطر محتملة على السمعة، أو تضارب متصور في المصالح. وسوف يطور صندوق التمويل الاستثماري سمته المميزة وأدوات التسويق الخاصة به، بحيث تكون مختلفة عن أدوات الصندوق. ولن يكون هناك انتقال للمخاطر المالية من حافطة صندوق التمويل الاستثماري إلى الصندوق، ولن يكون الصندوق مسؤولاً عن أي نقص أو خسائر قد يتكبدها صندوق التمويل الاستثماري. وستكون عملية الإبلاغ، والمحاسبة، والضوابط منفصلة.

46- سيقوم مدير صندوق التمويل الاستثماري بتحديد، وقياس، ورصد مخاطر الاستثمار والإبلاغ عنها، والتأكد من أنها مفهومة بشكل جيد، مع القيام بشكل مستمر بتقييم عوائد الاستثمار لتحديد ما إذا كان يتم تعويض صندوق التمويل الاستثماري بشكل مناسب عن مستوى المخاطر التي يتم اتخاذها. ومخاطر الاستثمار الرئيسية تتعلق بالاقتصاد الكلي، والسوق، والحافطة، والتشغيل. كما سيتناول صندوق التمويل الاستثماري مخاطر العملات مع التحوط، وتضارب المصالح، وغسيل الأموال كما هو محدد في سياسة الاستثمار الخاصة به.

47- سيتم قياس إجمالي المخاطر النشطة لصندوق التمويل الاستثماري من قبل فريق الإدارة باستخدام نظم إدارة المخاطر المناسبة وإدارتها ضمن نطاق محدد في بيان سياسة الاستثمار الذي سيتم صياغته والموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

لام- أنشطة التصميم والإطار الزمني

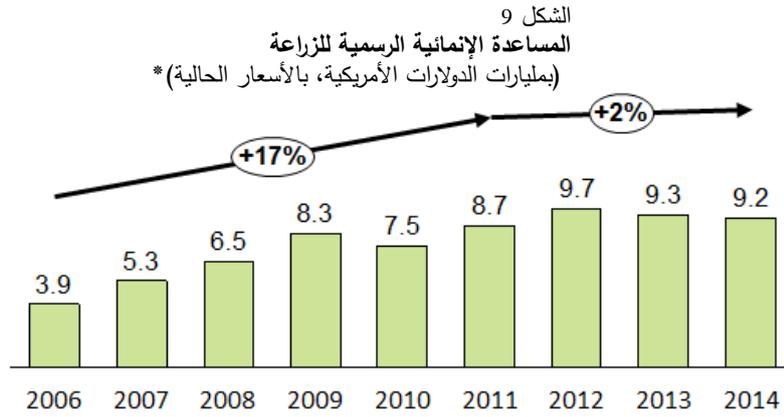
48- في مضيه قدما، سيركز الصندوق على الأنشطة الرئيسية مثل إيجاد مقر لصندوق التمويل الاستثماري، وتحديد أعضاء المجلس ولجنة الاستثمار، والتعاقد مع مدير لصندوق التمويل الاستثماري، ومتابعة تنمية ذخيرة الاستثمارات، وأنشطة تعبئة الأموال. وسيتم إطلاق صندوق التمويل الاستثماري رسميا من قبل الصندوق في النصف الأول من عام 2018.

مشهد التمويل الزراعي

إمدادات تمويل الزراعة

1- على الرغم من أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم البالغ عددهم 500 مليون نسمة يشكلون عاملاً حاسماً بالنسبة لإنتاج الأغذية في البلدان النامية، فإن عائداتهم منخفضة بسبب محدودية الموارد، والممارسات دون المستوى الأمثل. ومع عمل 70 في المائة من "المليار الأدنى" في العالم في الزراعة² في البلدان المنخفضة الدخل، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة هو أكثر فعالية بخمسة أضعاف في الحد من الفقر من النمو في القطاعات الأخرى. وبالإضافة إلى الأمن الغذائي، والتغذية، وسبل العيش، تشكل الزراعة جزءاً هاماً من جدول أعمال المناخ والحفظ، وتمثل 70 في المائة من عمليات سحب المياه في العالم،³ و50 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة.⁴

2- ومن حيث الإمدادات، تحوّل مشهد التمويل الزراعي في السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من استمرار نمو الاهتمام العام بهذا القطاع، فقد تباطأت مصادر التمويل التقليدية في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، ولا سيما بالمقارنة مع الزيادة الكبيرة التي حدثت استجابة لأزمة الأغذية في الفترة 2008/2007 (انظر الشكل 9). وفي ذات الوقت، فإن



*المكتب الإحصائي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: المساعدة الإنمائية الرسمية؛ تم التحميل في 2016.

توجهات الإنفاق العام على الزراعة أقل وضوحاً بسبب البيانات القديمة والتفاوت الإقليمي. غير أن حصة الإنفاق العام المخصصة للزراعة حتى عام 2012 كانت آخذة في الانخفاض في أوروبا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، فضلاً عن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر الشكل 10).

²الصندوق، "تقرير الفقر الريفي"، 2011.

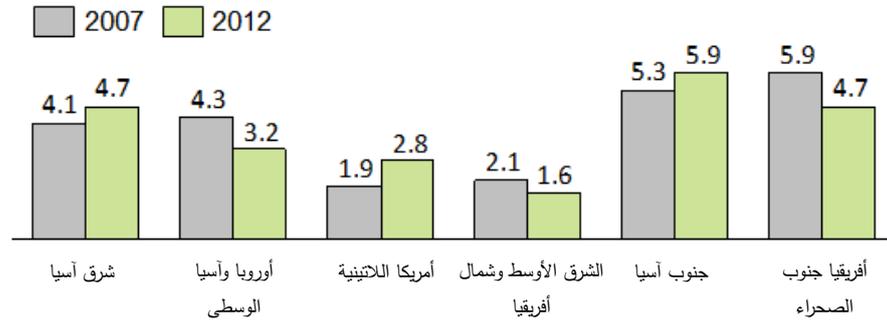
³منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة

⁴المنظمة الدولية للعمل في مجال الموارد الوراثية (تشمل الإنتاج، وتغيير استخدام الأراضي، وإزالة الغابات، والتجهيز، والنقل، وتجارة التجزئة)

الشكل 10

الإنفاق العام على الزراعة

الإنفاق على الزراعة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام*



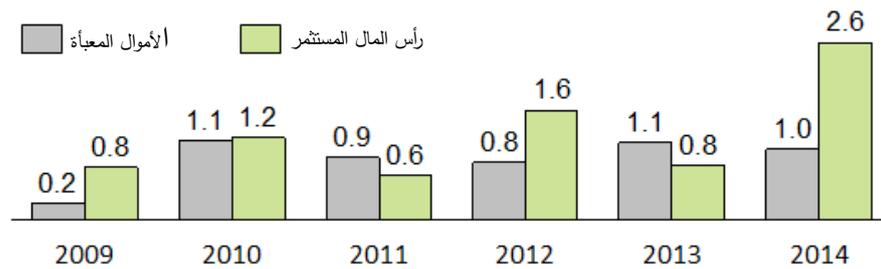
*المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إحصاءات الإنفاق العام لأغراض التنمية الاقتصادية، (2015)

3- أما بالنسبة لرأس المال المستثمر من خلال رأس المال الخاص في الأعمال الزراعية للأسواق الناشئة، فإن البيانات تظهر زيادة مستمرة، ولكن هذه الاستثمارات تبقى حصة متواضعة من هذه الصناعة (>2 في المائة)، وذلك أساساً لأن المستثمرين ما زالوا حذرين من عدم القدرة على التنبؤ بالسوق، وعدم اليقين من العائدات (انظر الشكل 11).

الشكل 11

تعبئة أموال واستثمار رأس المال الخاص للأعمال الزراعية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)



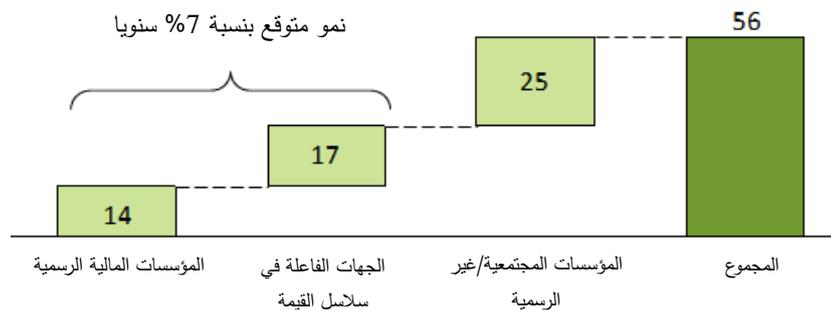
Andrew Aulisi وAl. "رأس المال الخاص والأعمال الزراعية للأسواق الناشئة: بناء القيمة من خلال الاستدامة"، 2015

الشكل 12

الإمدادات المقدرة لإقراض أصحاب الحيازات الصغيرة

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

4- على مستوى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، اعتمد جزء كبير من القطاع منذ فترة طويلة على جهات تقديم الخدمات المالية غير الرسمية والمجتمعية، التي تشمل رابطات الادخار والائتمان الدوارة، فضلاً عن المقرضين المحليين الذين



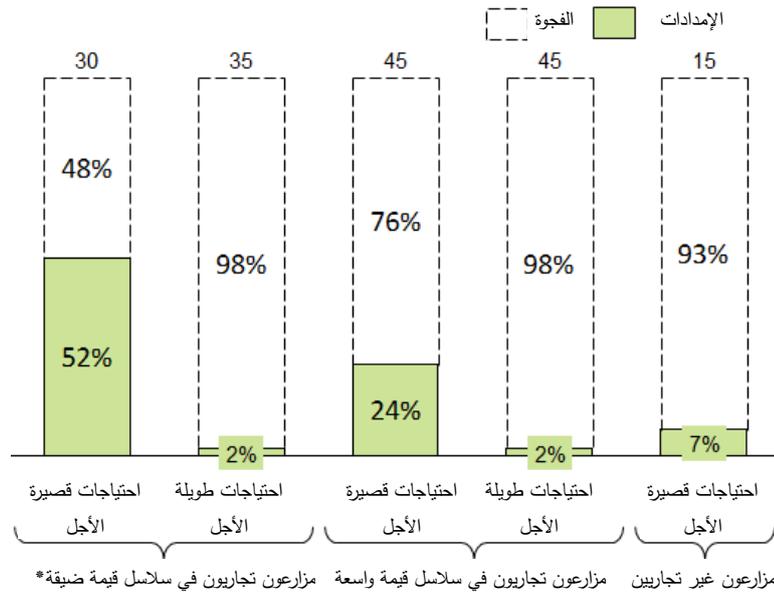
*Dalberg Global Development Advisors Initiative for Smallholder Finance, RAF Learning Lab, and Dalberg, "inflection Point: Unlocking growth in the era of farmer finance," (2016)

يواصلون القيام بدور هام في توفير فرص الحصول على الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت عددا متزايدا من مقدمي الخدمات المالية من مختلف الأنواع الذين يدخلون هذا المجال ويستهدفون بشكل خاص قطاع تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة بواسطة فرق زراعية مخصصة. وتشمل هذه المؤسسات المالية الرسمية، مثل مؤسسات التمويل الصغرى، والمصارف التجارية، ومستثمري الأثر، والمنظمات غير الحكومية التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية التي تضم في بعض الحالات تسهيلات إضافية مثل المساعدة التقنية. وهي تشمل أيضا الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة التي توفر قروض رأس المال العامل الزراعي للمزارعين التجاريين من أصحاب الحيازات الصغيرة كوسيلة لتعزيز وزيادة موثوقية توفر المنتجات (انظر الشكل 12).

فجوة الموارد في القطاع الزراعي

الشكل 12

الفجوة بين احتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل وإمدادات التمويل (بمليارات الدولارات الأمريكية)



5- تتجاوز الاحتياجات التمويلية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب وجنوب شرق آسيا 200 مليار دولار أمريكي منها أقل من 60 مليار دولار أمريكي متوفرة (انظر الشكل 13)⁵. وعلى الرغم من استمرار دخول لاعبين جدد، من المتوقع أن يصل النمو المشترك للمؤسسات المالية الرسمية والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة إلى ما لا يزيد عن 7 في المائة سنويا حتى عام 2020، وهو ما لن يفعل شيئا يذكر لسد الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في التمويل لتمويل أصحاب الحيازات الصغيرة. وتحد الفجوة الواسعة في تقديم الخدمات المالية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من قدرتهم على تحسين إنتاجيتهم، وسبل عيشهم، ومشاركتهم في سلاسل القيمة.

قصير الأجل: > 1 سنة بالنسبة للمدخلات والحصاد، والتصدير
طويل الأجل: < 1 سنة بالنسبة للمعدات أو تجديد الأشجار
*12 يستند تقسيم أصحاب الحيازات الصغيرة إلى مذكرة التركيز 85 الصادرة عن الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، تقسيم أسر أصحاب الحيازات الصغيرة: الاستجابة لمجموعة الاحتياجات المالية للأسر الزراعية، (2013)

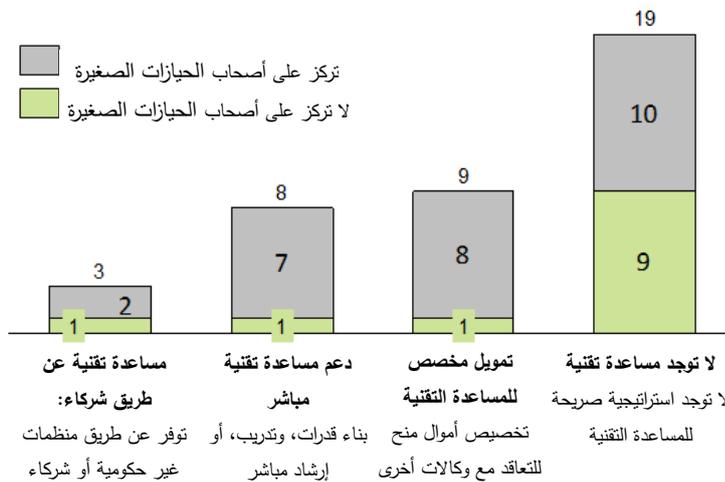
6- تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مشاكل مماثلة، كما أن تنميتها مقيدة بعدد من العوامل مثل محدودية فرص الحصول على الائتمان، والافتقار إلى الضمانات، وانخفاض مستويات التكنولوجيا ومهارات الإدارة، ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق، وبيئة تنظيمية تعرقل تنمية القطاع، وضعف القدرة المؤسسية. وسيتوقف توليد فرص

⁵ Dalberg Global Development Advisors Initiative for Smallholder Finance, Rural and Agricultural Finance Learning Lab, "Inflection Point: Unlocking growth in the era of farmer finance," (2016).

العمل للشباب الريفيين، وتوفير بدائل للهجرة، على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو المستدام. ولن يحدث ذلك دون نهج أكثر استباقية لتيسير الحصول على التمويل، وتطوير منتجات مالية أفضل يمكنها أن تخط بين مصادر التمويل، وتعالج المخاطر.

معالجة الفجوة

الشكل 14
عدد صناديق الاستثمار الزراعية التي لديها مكون مساعدة تقنية
(العدد: 39)*



*المصدر: مبادرة من أجل قاعدة بيانات لصناديق تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة، 2016 (ليست حصرية)

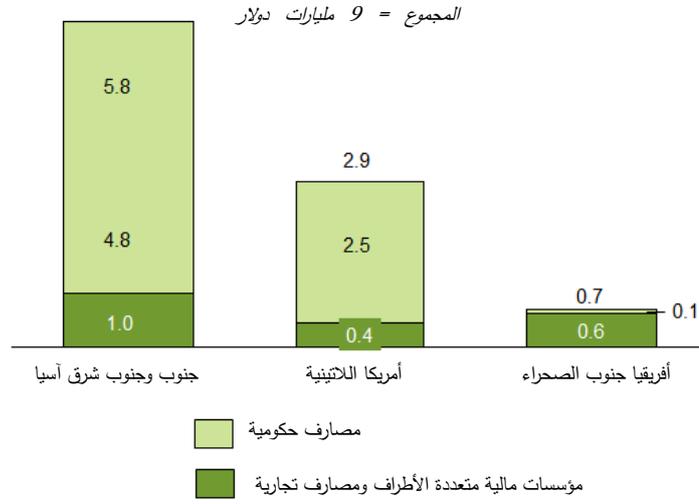
7- لقد ظهرت حلول رأس المال المختلط بصورة متزايدة لتشكل مشهدا متنوعا لصناديق الاستثمار ذات الاستراتيجيات الفريدة من نوعها، والناجمة عن إقامة شراكات، ومبادرات متعددة الأطراف تجمع بين التمويل الإنمائي والصناديق الخيرية لتعبئة تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق الزراعية النامية والناشئة. ويشمل العديد من صناديق النخبة مرافق مساعدة تقنية، إلا أن هذه الممارسة تبقى نادرة (انظر الشكل 14). وتتسم أكثر المواقف بين المساعدة التقنية والاستثمار فعالية بهيكل تسيير

ترتبط المساعدة التقنية والاستثمار على نحو استراتيجي، مع الحفاظ على المرونة للتكيف مع الفرص الجديدة.

8- ومع ذلك، يبقى تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأصغر حجما، ومنظمات المزارعين، مجالا من الصعب جدا معالجته. وتتمثل التحديات الرئيسية في تمويل هذا القطاع الزراعي في ارتفاع التكاليف، وانخفاض العوائد، إلى جانب المخاطر العالية (مثل مخاطر الطقس، والأسعار، والإنتاج). والقروض الأصغر (> 200 000 دولار أمريكي) صعبة بشكل خاص لأن تكاليف العمليات والعناية الواجبة ثابتة نسبيا، وبالتالي تمثل نسبة أعلى من القروض الصغيرة. ولهذه الأسباب، فإن حلول التمويل المختلط مناسبة بشكل خاص، نظرا إلى أنها عادة ما تستخدم رأس مال منخفض التكلفة مقرونا بعمليات أساسية، وقد تشمل إعانات دعم داخلية من قروض أكبر و/أو إعانات خارجية من جهات التمويل الخيرية.

9- ومن النهج البديلة لتقديم قروض أصغر مباشرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المزارعين في الأسواق الناشئة العمل من خلال الوساطة المالية، حيث يستهدف المستثمرون المؤسسات المالية المحلية التي تخدم بالفعل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سوق معينة وتقدم حولا لتوسيع حوافظها القائمة (انظر الشكل 15). وغالبا ما تشمل استراتيجيات الوساطة المالية ما يلي: (1) الأدوات المالية مثل الضمانات، أو تخفيضات أسعار الفائدة؛ (2) المساعدة التقنية المتوائمة لتطوير المنتجات والخبرات الزراعية؛ (3) الشراكات لتنمية ذخيرة الاستثمارات وتقديم التمويل من خلال العلاقات مع سلاسل القيمة؛ (4) الحلول الرقمية للحد من تكاليف المعاملات و/أو استخدام أشكال بديلة للبيانات من أجل قياس الجدارة الائتمانية.

الشكل 15
الإمدادات المقدّرة لإقراض المصارف المحلية لأصحاب الحيازات الصغيرة*
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



* مبادرة تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة، "خارطة طريق من أجل النمو: تمكين المصارف المحلية من النجاح في تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة"، (2013)

مرفق المساعدة التقنية لصندوق التمويل الاستثماري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة

1- تتناول هذه المذكرة الركيزة 3 من البيئة التشغيلية لصندوق التمويل الاستثماري، مرفق المساعدة التقنية. وسيتم إنشاء صندوق التمويل الاستثماري في سياق بيئة تشغيل تتألف من ثلاث ركائز لدعم سلاسل القيمة الزراعية وخفض مخاطر الاستثمارات لتشجيع انخراط القطاع الخاص (انظر الشكل 16).

الشكل 16

البيئة التشغيلية لصندوق التمويل الاستثماري



(أ) الركيزة 1 هي حافضة الصندوق القائمة لمشروعات سلاسل القيمة التي سيتم الاستفادة منها لتحديد الثغرات الحاسمة في التمويل اللازم لتوسيع الإنتاجية على طول سلسلة إمدادات معينة، والحد من تكلفة معاملات تقديم منظمات المنتجين والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكن الوصول إليها من خلال التمويل القائم.

(ب) الركيزة 2 هي صندوق التمويل الاستثماري ذاته، الذي سيستهدف منظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مزيج من التمويل المباشر للديون والوساطة المالية. وسيركز التمويل المباشر للديون على استثمارات تتراوح بين 100 000 دولار أمريكي و1 مليون دولار أمريكي، في حين ستستخدم الوساطة المالية لمعالجة نطاق أقل من الاستثمارات يتراوح بين 25 000 دولار أمريكي و250 000 دولار أمريكي عن طريق الاستثمار المشترك مع المؤسسات المالية.

(ج) الركيزة 3 تتعلق بمرفق المساعدة التقنية الذي سيقوم الصندوق بإنشائه، وإدارته لتكميل صندوق التمويل الاستثماري، وتوفير الدعم التقني قبل وبعد الاستثمار للجهات المتلقية لاستثمار صندوق التمويل الاستثماري. كما سيدعم هذا المرفق أيضا صندوق التمويل الاستثماري في عملية الرصد والتقييم لتعزيز الأثر. وسوف تقلل الركائز الثلاث معا إلى حد كبير من مخاطر استثمارات صندوق التمويل الاستثماري. ولتبسيط القراءة، يشمل مصطلح "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في هذه المذكرة أيضا الجمعيات التعاونية، والأنواع الرسمية الأخرى من منظمات/رابطات المزارعين.

الأساس المنطقي

2- تشير تجربة الصندوق مع الصناديق المماثلة، مثل الصندوق الزراعي الأفريقي، وصندوق أوغندا لعوائد الاستثمار، إلى أن المساعدة التقنية تلعب دورا رئيسيا في دعم الخدمات المالية والاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وستخفض المساعدة التقنية من مخاطر الاستثمار وتحسن العوائد والأثر من خلال: (أ) إعداد المشروعات الصغيرة

والمتوسطة لتلقي واستخدام التمويل (المساعدة التقنية قبل الاستثمار)؛ (ب) دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الاستثمار في التغلب على العقبات الاستراتيجية، والمالية، والتشغيلية، والإدارية، والقانونية، والتقنية (المساعدة التقنية بعد الاستثمار)؛ (ج) رصد أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقياس الأثر الإنمائي لصندوق التمويل الاستثماري والخدمات المرتبطة به.

3- ولذلك، سيقوم الصندوق بإنشاء وإدارة مرفق للمساعدة التقنية يركز حصرا على الجهات المتلقية لاستثمار صندوق التمويل الاستثماري أو تلك التي يحتمل أن تتلقاه. وسيقدم هذا المرفق خدمات استشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح لها أن تنمو وتوسع فرصها لإقامة الشراكات وتنمية الأعمال. وسيولي المرفق اهتماما خاصا برواد الأعمال الشباب الذين قد يحتاجون إلى المساعدة في بدء أو تحسين أداء أعمالهم. ومن المتوقع أن تغطي عروض المرفق خدمات تنمية الأعمال قبل الاستثمار، والتي ستنفذ بالتوازي مع عملية العناية الواجبة في صندوق التمويل الاستثماري، وخدمات تنمية الأعمال بعد الاستثمار، حيث سيركز المرفق على تحسين الأداء، والأثر، والرصد.

الهدف

4- هدف مرفق المساعدة التقنية هو تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، مع الحد من مخاطر التشغيل والائتمان، والسوق، حول استثمارات صندوق التمويل الاستثماري. وستكون المدة الزمنية لمرفق المساعدة التقنية هي نفس مدة صندوق التمويل الاستثماري.

الأنشطة

5- ستختلف أنشطة وتدخلات المرفق وفقا لما يلي: (أ) إذا كانت المساعدة التقنية قبل أو بعد الاستثمار؛ (ب) إذا كان الاستثمار في شكل دين أو رأس مال؛ (ج) حجم وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهناك أيضا أنشطة شاملة تخدم الحافظة بأكملها. وترد أدناه أنشطة توضيحية لمرفق المساعدة التقنية. وستكون معظم المساعدة التقنية في شكل خدمات تنمية الأعمال قصيرة الأجل، يتم تقديمها خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر، ويحد أقصى يصل إلى ستة أشهر لكل مشروع من مشاريع المساعدة التقنية.

الجدول 1

أنواع أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها مرفق المساعدة التقنية

المساعدة التقنية قبل الاستثمار	المساعدة التقنية بعد الاستثمار
الدين والدين الثانوي	الدين والدين الثانوي
<ul style="list-style-type: none"> • خدمات تنمية الأعمال قصيرة الأجل (على غرار ما هو مطلوب قبل الاستثمار) وتنفيذ توصيات ما قبل الاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> • بناء ذخيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجاهزة للاستثمار • إعداد مشروعات صغيرة ومتوسطة مختارة للحصول على قروض محتملة من صندوق التمويل الاستثماري • خدمات تنمية الأعمال قصيرة الأجل من أجل: وضع استراتيجية الأعمال؛ ودراسات واستراتيجية التسويق؛ وإدارة الحافظة؛ وتخطيط الأعمال والعمليات؛ وتعزيز الروابط السوقية؛ ونظم تسيير الشركات؛ والإدارة المالية، والإبلاغ، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات؛ وإدارة الموارد البشرية والتدريب؛ ورفع سوية نظم المعلومات؛ وتطوير المنتج؛ والتسعير؛ والمفاوضات التجارية؛ والالتزام الضريبي؛ واستراتيجية لتحسين الكفاءة أو خفض التكاليف؛ وإعداد العقود وإدارتها؛ والقضايا القانونية؛ والجودة، وإصدار الشهادات ومعايير السلامة؛ وإدارة المخاطر؛ وتحسين شمولي الفئات المحرومة؛ إلخ.
ملحوظة: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأصغر حجما، يمكن تصور تدريب جماعي لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من	

الحجم الأصغر	
رأس المال	<ul style="list-style-type: none"> • بناء ذخيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجاهزة للاستثمار (المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكبر حجما) (سيستهدف رأس المال في الغالب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكبر حجما والأعلى مستوى التي لا ينبغي أن تحتاج إلى المساعدة التقنية قبل الاستثمار)

الأنشطة الشاملة

- المشاركة في تنمية ذخيرة صندوق التمويل الاستثماري من خلال تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانيات القوية للاستثمار، بما في ذلك رواد الأعمال الشباب الذين يحتاجون إلى دعم خاص
- وضع أدوات لتحديد نطاق احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المساعدة التقنية
- رصد وتقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر المساعدة التقنية
- الدروس المستفادة وإدارة المعرفة
- الاتصال مع وتقديم التقارير إلى المانحين والمستثمرين

الميزانية

6- سيبلغ مجموع موارد مرفق المساعدة التقنية 15 في المائة إلى 20 في المائة من صندوق التمويل الاستثماري، وهو المتوسط في الصناديق المماثلة. وستستخدم نسبة 80 في المائة من هذا المبلغ لتمويل مشروعات المساعدة التقنية والقيام بالأنشطة الشاملة مثل الرصد والتقييم، وستغطي نسبة 20 في المائة تكاليف إدارة المساعدة التقنية والتكاليف الإدارية.

النموذج التشغيلي لمرفق المساعدة التقنية وتنفيذه

(أ) تنمية ذخيرة استثمارات مرفق المساعدة التقنية

7- في كل بلد سيعمل فيه صندوق التمويل الاستثماري، سيقوم موظفو صندوق التمويل الاستثماري، مسلحين بمعلومات من حافظة المشروعات العادية للصندوق، بتحديد نطاق قائمة طويلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحتملة التي يمكن أن تتلقى استثمارات صندوق التمويل الاستثماري. وسيحدد مسح أولي للقائمة الطويلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتياجات تلك المشروعات لتمويل صندوق التمويل الاستثماري، واحتياجاتها من مرفق المساعدة التقنية. واستنادا إلى معايير الأهلية والاختيار التي يقوم بوضعها مدير صندوق التمويل الاستثماري ومدير مرفق المساعدة التقنية وإدماجها بالكامل في عملية استثمار صندوق التمويل الاستثماري، يمكن اختيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة مسبقا في مراحل مختلفة من العملية لإجراء المزيد من العناية الواجبة، وتنقيح احتياجات المساعدة التقنية، بما في ذلك فيما إذا كان المشروع الصغير/المتوسط سيحتاج إلى المساعدة التقنية قبل أو بعد الاستثمار، أو في كلا المرحلتين. كما يمكن لمدير المرفق أن يقوم بصورة مستقلة بإجراء عملية تحديد نطاق لتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للمزيد من العناية الواجبة ودعم المساعدة التقنية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص من قبل المرفق للمساعدة على احتضان رواد الأعمال الشباب والمشاريع المبتدئة. ويلخص الشكل 2 أدناه الخطوات المتبعة في اختيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير خدمات المساعدة التقنية.

الشكل 17

خطوات اختيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم خدمات المساعدة التقنية



معايير مرفق المساعدة التقنية للأهلية والاختيار

8- سوف تتماشى معايير الأهلية والاختيار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تلك الخاصة بصندوق التمويل الاستثماري، ولكنها ستكون محددة لأغراض المساعدة التقنية، وسيتم تطبيق المعايير التالية.

- أن يكون المشروع الصغير/المتوسط مسجلاً رسمياً
- أن يكون المشروع الصغير/المتوسط مرتبطاً بمشروع سلسلة قيمة تابع للصندوق، بصورة مباشرة أو غير مباشرة
- أن يكون حجم المشروع الصغير/المتوسط كما هو محدد من قبل صندوق التمويل الاستثماري
- أن يكون المشروع الصغير/المتوسط قابلاً للاستمرار مالياً ويظهر إمكانات عالية للنمو والأثر، والتي من المحتمل أن تتحقق من خلال استثمار صندوق التمويل الاستثماري
- عدد السكان الريفيين الفقراء الذين يقدمون أو يتلقون الخدمات من المشروع الصغير/المتوسط
- عدد النساء اللاتي قدمت لهن خدمات من قبل المشروع الصغير/المتوسط أو استفدن منه
- عدد الوظائف التي يمكن للمشروع الصغير/المتوسط أن يوفرها، ولا سيما للشباب الريفيين

(ج) تحديد احتياجات المساعدة التقنية

9- في كل بلد، بمجرد أن يتم تقليص قائمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، سيقوم المرفق بتنقيح احتياجات المساعدة التقنية لكل شركة محتملة لتلقي الاستثمار، ووضع خطة للمساعدة التقنية من أجل الشركات المؤهلة، وإعداد اتفاقية مع المشروع الصغير/المتوسط المتلقي للاستثمار بشأن خدمات المساعدة التقنية التي سيتم تقديمها. وعلى هذا الأساس، سيقوم المرفق بإعداد الاختصاصات، وإجراءات التوريد لمقدمي خدمات المساعدة التقنية، وميزانية للمساعدة التقنية التي سيتم تقديمها، سواء قبل الاستثمار أو بعد الاستثمار، أو في كلا الحالتين. وعند إعداده للاختصاصات والتفاصيل الأخرى، سيقوم مدير المرفق بالتشاور مع موظفي صندوق التمويل الاستثماري، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتلقية للاستثمار ذاتها.

(د) مقدمو خدمات تنمية الأعمال

10- عند إنشاء مرفق المساعدة التقنية، سيقوم مدير المرفق بإنشاء قاعدة بيانات لمقدمي خدمات تنمية الأعمال المحتملين مصنفة بحسب المنطقة/البلد، والتخصص المواضيعي، والكفاءات المحددة، والتركيز المتعلق بالسلع/القطاعات إن وجد. وسيتم بناء قاعدة البيانات استناداً إلى المعرفة السابقة، ودعوة للتعبير عن الاهتمام توجه لمقدمي خدمات تنمية الأعمال للعمل مع المرفق على المستوى القطري. وسيتم وضع معايير اختيار مقدمي خدمات تنمية الأعمال من قبل المرفق من أجل إدراج أفضل مقدمي الخدمات المؤهلين في قاعدة البيانات.

(هـ) التوريد

11- سيكون توريد مقدمي خدمات تنمية الأعمال (أ) المصدر الوحيد للعقود التي تقل قيمتها عن 50 000 دولار أمريكي، و (ب) سيتم تعيينهم على نحو تنافسي للعقود التي تزيد قيمتها عن 50 000 دولار أمريكي استناداً إلى دعوة محدودة لتقديم عروض. ويمكن تبرير حصر الاستعانة بمقدمي خدمات تنمية الأعمال للعقود التي تزيد قيمتها عن 50 000 دولار أمريكي في ظروف محددة سيتم توضيحها في الدليل التشغيلي والموافقة عليها من قبل لجنة التقييم التابعة للمرفق (انظر أدناه). وتبلغ تكاليف خدمات تنمية الأعمال نسبة 10 في المائة من الاستثمار الإفرادي لصندوق التمويل الاستثماري.

(و) التمويل المقابل

12- اعتماداً على المساعدة التقنية التي يتعين تقديمها، قد يطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتلقية تقديم تمويل مقابل. وسيتم تحديد المبلغ، والنوع، والمعايير، وطريقة الصرف من أجل التمويل المقابل في الدليل التشغيلي للمرفق بعد إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة. وبالنسبة للجهات المتلقية للاستثمار الرأسمالي، سيكون ذلك في العادة شرطاً.

الإدارة والتسيير

13- سيكون لمرفق المساعدة التقنية مدير أول، واثان من موظفي مشروعات المرفق، وموظف للرصد والتقييم، وموظف إداري. وسيكون المدير مسؤولاً عن إدارة موظفي المرفق، والميزانية، واتخاذ القرارات الرئيسية، والنتائج، والإبلاغ. كما سيتأسس أيضاً لجنة التقييم التابعة للمرفق، ويمثل المرفق في الاجتماعات الرئيسية مع أصحاب المصلحة الآخرين (صندوق التمويل الاستثماري، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمانحين، واللجنة التوجيهية للمرفق، إلخ)، بما في ذلك لجنة الاستثمار التابعة لصندوق التمويل الاستثماري التي سيحضرها بصفة مراقب. وسيقوم الموظفان المسؤولان عن مشروعات المرفق بتطوير، وتصميم، ورصد، والإشراف على، والإبلاغ عن الحالات الإفرادية للمرفق. ويمكن تعيين موظفين إضافيين لمشروعات المرفق اعتماداً على الحجم النهائي للمرفق. وسيكون الموظف الإداري مسؤولاً عن الإبلاغ المالي للمرفق، وعن التوريد، والتعاقد مع مقدمي الخدمات، وصرف أموال المساعدة التقنية. وسيكون موظف الرصد والتقييم مسؤولاً عن الرصد والتقييم، وقياس الأثر، والإبلاغ (انظر أدناه بشأن الإبلاغ، وقياس النتائج والأثر).

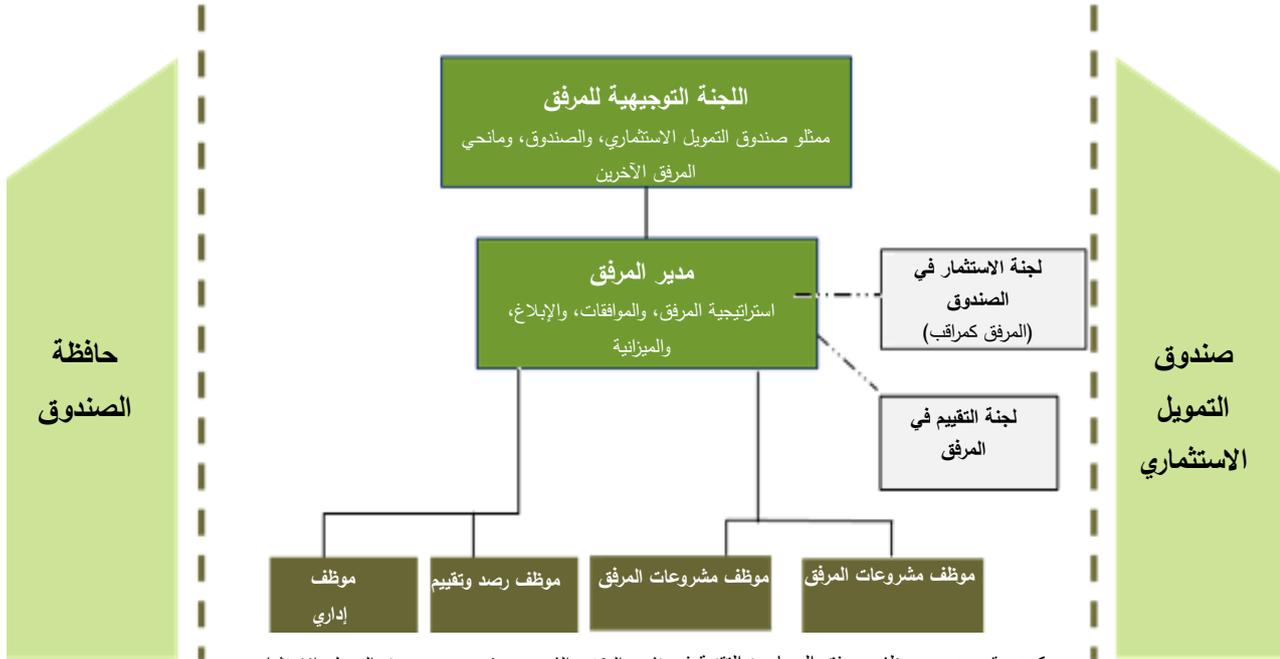
14- ستنشأ لجنة توجيهية لمرفق المساعدة التقنية لتقديم التوجيه الاستراتيجي للمرفق، والموافقة على ذخيرة مشروعات المرفق، وخطة العمل والميزانية السنوية. وستجتمع اللجنة التوجيهية مرتين أو ثلاث مرات في السنة، وستتألف من

ممثلين عن الصندوق، وصندوق صندوق التمويل الاستثماري، ومرفق المساعدة التقنية (الذي سيعمل كسكرتير للجنة التوجيهية)، وممثلين عن الجهات المانحة للمرفق.

15- بالنسبة لمشروعات المساعدة التقنية التي تزيد عن 50 000 دولار أمريكي، ستم الموافقة عليها من قبل لجنة تقييم مرفق المساعدة التقنية. وستعرض لجنة التقييم هذه مقترحات المرفق المقدمة من قبل مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية، وستوافق على مشروعات المرفق أو ترفضها وفقا لمعايير الاختيار، والمبادئ التوجيهية للدليل التشغيلي في المرفق. وستتألف اللجنة من ممثل واحد من كل من لجنة الاستثمار التابعة لصندوق التمويل الاستثماري، ومرفق المساعدة التقنية، والمشروع الصغير/المتوسط المتلقي للاستثمار ذات الصلة. ويمكن الاستعانة أيضا بمقيمين مستقلين في الحالات الخاصة التي تتطلب خبرة معينة. وبالنسبة لمشروعات المساعدة التقنية التي تقل عن 50 000 دولار أمريكي، سيكون مدير المرفق مسؤولا عن عملية الموافقة.

الشكل 18

هيكل تسيير مرفق المساعدة التقنية



سيكون مقر مدير وموظفي مرفق المساعدة التقنية في نفس المكتب الذي يوجد فيه مدير صندوق التمويل الاستثماري سيتوقف عدد موظفي مشروعات المرفق على الحجم النهائي للمرفق - مع موظفين اثنين كحد أدنى في البداية

الإبلاغ عن وقياس النتائج والأثر

16- تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لمرفق المساعدة التقنية في رصد نتائج وأثر صندوق التمويل الاستثماري ومرفق المساعدة التقنية والإبلاغ عنها. ويشمل صندوق التمويل الاستثماري عملية رصد وتقييم قوية ترصد البيانات المالية، والتشغيلية، والمتعلقة بتنمية الأثر بما يتماشى مع المؤشرات الأساسية ومعايير القياس في الصندوق، فضلا عن معالجة عدد من أهداف التنمية المستدامة. وسيضع المرفق مؤشرات رئيسية للمخرجات والأثر، وخطوة لنتائج الرصد والتقييم في بداية إنشاء مرفق المساعدة التقنية بالتعاون مع صندوق التمويل الاستثماري. وستغطي المؤشرات أداء المشروعات

الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد استثمارات صندوق التمويل الاستثماري ومرفق المساعدة التقنية (الهوامش، والعوائد، والأرباح، وعدد وظائف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم توليدها، لا سيما للشباب الريفيين)، وعدد السكان الريفيين الفقراء الذين يقدمون أو يتلقون الخدمات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدد النساء اللاتي قدمت لهن خدمات من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو استفدن منها.